دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: المهندس المعماري وإشكالية إنتاج المجال السكني في المجتمع الجزائري من المنظور السوسيولوجي

المصدر: مجلة الحكمة

الناشر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع

المؤلف الرئيسي: لبديري، مليكة

المجلد/العدد: ع29

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2013

الصفحات: 237 - 224

رقم MD: 594187

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: AraBase

مواضيع: الهندسة المعمارية ، المهندسون المعماريون، المجتمع الجزائري ، تصميم و بناء ، الجوانب الاجتماعية ، المساكن

رابط: http://search.mandumah.com/Record/594187

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المهندس المعماري و إشكالية إنتاج المجال السكني
في المجتمع الجزائري
من المنظور السوسيولوجي

الدكتورة:مليكة لبديري
المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات
للهندسة المعمارية و التمدين

ملخص
بحكم انتمائنا لمجتمع أسس ثقافته قائمة على الدين الإسلامي ، السؤال الذي يطرح نفسه عندما نعالج أي موضوع متعلق بالعمران و العمارة خاصة و نحن نعلم أن الفقه والقضاء الإسلامي أولى عمران البيئة وأحكام البنيان عناية كبيرة من أجل تحقيق الأمر الإلهي بعمارة الأرض عمارة صالحة فاضلة، دون إفساد في الأرض أو اعتداء على حقوق الآخرين، و تحقيقاً لمصالح العباد بتوافر البيئة المبنية التي تكفل لهم المعيشة والحياة الهانئة في المجتمع، أقول:
أين مكاننا من المسؤولية أمام كل ما يحدث من تجاوزات في ممارسة مهنة العمارة بالتحديد في مجال إنتاج المجال السكني الذي يقتضي ضرورة الامتثال لقوانين فقه عمارتنا الإسلامية القائمة على مبدأ لا ضرر و لا ضرار !؟

مقدمة

إذا كان ما نعرفه يعد شيئا قليلا مقارنة بما لا نعرفه في ميدان الهندسة المعمارية و التمدين أو بالأحرى في ميدان التخطيط الحضري لعملية "السكن و الإسكان"، ففي ظل التطورات العلمية والتغيرات الثقافية التي يعيشها المجتمع الإنساني الحالي و المؤثرة فينا بحكم تفاعلنا المباشر وغير المباشر معه عبر مختلف و سائل الاتصال الإعلامية المقروءة منها و السمعية البصرية ، يمكن الإقرار بحقيقة اجتماعية مفادها أننا لا نعرف شيئا عند إطلالتنا على أوضاع العمارة عند السلف أو عند

الغير في وقتنا الحالي خاصة و أن ما يعرضه الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري من صور حية عن المشهد الحضري المعماري تكشف لنا بكل وضوح عن ذلك النقص و الإخفاق من خلال ما يتخبط فيه المجتمع من فوضوية عمرانية ، هذه الظاهرة التي يتقاسم المسؤولية فيها كل الأطراف المعنية بها ونخص بالتحديد فريق صناع البناء (المنتجون) و جماعات السكان المستخدمين (المستهلكون).

أمام هذه القضية المطروحة و التي تتمحور أساسا حول **"إشكالية إنتاج المجال السكني"**، فليقف اليوم هؤلا الفاعلين و نعنى هنا المنتجين للمجال السكنى (المعماريين) من جهة و المستهلكين للمجال السكني (السكان) من جهة أخرى لتقييم أنفسهم لمعرفة ماذا قدموا للعمارة و إلى أين وصول بها أولا و للاعتبار ثانيا ، و هذا بهدف النظر في كيفية التعامل معها من الناحية التنظيرية و التطبيقية لتحسين المنتج المعماري حتى يلقى قبولا في محيطه مستقبلا إذا أردوا التخفيف من حدة هذه الأزمة و رغبوا فعلا في النهوض و الارتقاء بعمارتنا وظيفيا وحضاريا.

إذا كان مضمون عملية **"إنتاج المجال السكني"** قائما على كل ما يوفره هذا الأخير للإنسان من متطلبات اجتماعية التي تلبي أهم حاجياته اليومية الأساسية والثانوية و حتى الكمالية بطريقة متوافقة مع ثقافته داخل المنزل، في اتجاه الدرب إلى الحي ثم المدينة، هو العنصر الأساسي المكون لعامل الرفاهية و التوازن بين الإنسان و المجال[1]، و اعتبارا لهذه الأهداف و الغايات المذكورة يمكن القول إذن :
أن البحث في "**إشكالية إنتاج المجال السكني**" كظاهرة اجتماعية قائمة على فعل اجتماعي معقد، تُشكل ركائزَ نظامه التدبيري عدة شروط كما يقول "**ابن خلدون**" و المتمثلة في جلبُ المنافع ، دفعُ المضار و تسهيلُ المرافق، و تدبيرُ المجال ، يقتضي ضرورة فهمها في إطار شمولي و ديناميكي للإلمام بها و التحكم فيها.
و نظرا لما من أهمية لهذا الموضوع، ارتأينا أن تكون معالجتنا له على النحو التالي:

<u>أولا</u> – المهندس المعماري و المجتمع: أي نوع من العلاقة و أي مكانة؟

انطلاقا من الفكرة القائلة - **"الإنسان ابن بيئته"** - يمكن الإقرار هنا بحقيقة اجتماعية مفادها أن "المهندس المعماري" كفرد في المجتمع يتأثر حتما بكل ما يجرى

من أحداث و تغيرات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية في محيطه المعاش و يلاحظ ذلك في قيمه، تطلعاته و في كيفية ممارسته لمهنته أيضا .

و بحكم الطبيعة الإنسانية **"للمهندس المعماري"** و درجة إيمانه بالفكرة المذكورة أعلاه، نجده لا يهتم بما فيه الكفاية بمسألة المراجعة لما يقوم به من مشاريع عمرانية لمعرفة ما مدى موافقة المنتج المعماري الحامل لبصمته المعمارية للمجتمع المحيط به، و هذا راجع للاعتقاد السائد في ذهنه و المتمثل في أن مجرد كونه فرد من أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه يجعله قادرا على أن يعكس رغبات وتطلعات هذا الأخير.

لا يفوتنا أن نشير هنا أيضا إلى أن طبيعة التكوين الخاص بالمهندس المعماري و القائم أساسا على الاختصاص في دراسة كيفية إعداد التصاميم لانجاز مختلف مشاريع البناء بما فيها السكن ، حيث جارت العادة أن يتكفل هو بمسائل التصميم فقط، و "البناء" يبني و "الحكومة" تمويل دون الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي قد تترتب ، لا تؤهله لمعرفة من سيسكن في العمارة هذا من جهة و جعلته لا يعير اهتماما لذلك من جهة أخرى .

و في هذا الصدد ، يقول المعماري و المنظر "رفعة الجادرجي":

"...مع ظهور الاختصاص في العمارة انتهى دور المعماري الحرفي الذي كان يتعامل مع العمارة من خلال المجتمع واحتكاكه بمستخدميها... المعماري المعاصر يفكر و يتعامل مع العمارة و تعقيداتها بمعزل عن المجتمع و في المقابل أصبح المعماري جاهلا بالنسبة للمتطلبات الحقيقية لأفراد المجتمع، و قد أدى هذا بمجموعه إلى إحداث خلل جوهري في إنتاج العمارة ... (2)

و هنا و بالتحديد فيما ما ذكر أعلاه، تكمن بوادر الأزمة الحضارية و الناتجة عن إشكالية التخلف للفعل المعماري الراجع سببه لتغييب المجتمع من خلال ممارسة معمارية قائمة على أساس مفاهيم خاطئة خاصة إذا علمنا أن عمران المجتمع لا يقوم على بضعة أشخاص مختصين في ميدان العمارة بل هذه الظاهرة الاجتماعية النابعة عن حاجة إنسانية ذات أبعاد اجتماعية و روحية تتطلب حركة معمارية جماعية قائمة على أساس التواصل المعرفي و لغة الحوار المتبادل بين الفاعل المنتج (المهندس المعماري) و كل الطاقم العامل معه بالإضافة إلى الفاعل المتلقي و المتمثل في (المجتمع المستهلك) ، و هذا مفهوم غائب تفعيله عن الساحة الآن .. و

عليه ، يمكن القول بأن ما نراه من خلال نوعية الإنتاج للمجال السكني أو بالأحرى "المنتج المعماري" هو حصيلة طبيعية لغياب هذه الثقافة من فكر و ممارسة المهندس المعماري نفسه,.. [3]

لقد أثبتت الأبحاث الميدانية، أن هذه الطريقة التي تبناها "المهندس المعماري" عند ممارسته لعمله و القائمة على أساس الاحتكار ، التفرد و العزلة لا تستجيب لمتطلبات فئات المجتمع ، و الصراع القائم بين الإنسان و المجال السكني [4] و المترجم في التمرد على الشكل والمضمون من طرف الساكن "المستهلك" و الملاحظ في الواقع الاجتماعي المعاش في مجتمعنا الجزائري يؤكد لنا ذلك بوضوح.

و في مقال صادر في جريدة الشعب الجزائرية تحت عنوان : "كفى الانجاز بطريقة عشوائية"

تعرض "طويلب عثمان" ، رئيس الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين الجزائريين في حديثه عن واقع الإنتاج السكني في الجزائر مصرحا بالقول التالي :

" تشيّد البناءات بنفس الصيغة ، تعتمد نفس المقياس... و المعيار الرئيسي هو " الفوضى" دائما، أكثر من مرة تساءل هذا المهندس المعماري باحثا عن السبب الكامن وراء الاستمرار بهذه الطريقة من العمل في الميدان المعماري؟! ... كما أضاف قائلا : " الكثير من الأحياء لم تشيّد بهندسة تأخذ في الاعتبار خصوصية الجزائريين، و قيمهم و هويتهم ومضمون حضارتهم الضّاربة في أعماق التاريخ... فجاءت بهندسة مكعبة، خالية من الجمال في زمن تصنع فيه الهندسة المعمارية في جهات المعمورة حظائر آية في الإتقان"

و من جهة أخرى، أبدى هذا المهندس دعمه للمجتمع الجزائري عند المطالبة بحق المحاسبة عما يتم إنجازه على الأرض من حيث الجودة و النمط المعماري على اعتبار أن مهمة المهندس المعماري هي خدمة المجتمع و من ثمة هناك شعور بالمسؤولية.[5]

بناء عليه يمكن القول هنا، لفهم العمارة كحاجة و كظاهرة اجتماعية يجب التعامل معها على أنها عمارة تخص المجتمع كله لا على كونها عمارة أفراد.

العمارة، هي أداة فنية شاخصة تعكس منشأتها مستويات و حاجات المجتمع، لهذا فهي ليست أشكالا مرئية نابعة عن وعي فني فردي للمعماري فقط و إنما تعبر عن مفهوم المحيط الاجتماعي و ظروفه و بذلك تكون العمارة سجلا واضحا و راسخا لحضارة ذلك المجتمع .[6]

و في هذا الصدد لا يفوتنا أن نشير هنا إلى القول التالي :

" ... حتى و إن كانت العمارة ظاهرة اجتماعية مركبة من متطلبات الجماعة و إرادة الفنان ، ففي جميع الأحوال المهندس المعماري ملزم بإقناع الجماعة بقبول عمله المبدع و عملية البلوغ هي جزء من ممارسة الجماعة الثقافية و هذا ما ينطبق على العمارة خاصة و أن تاريخيا لم يكن الإنتاج الفني إنتاجا فرديا بل جماعيا ، فالمجتمع الإنساني كان دائما بانيا لصروح معمارية تتطلب تعاونا أقصى بين أفراد الجماعة."[7]

و بما أن المجتمع خول مهمة "إنتاج المجال السكني" للمهندس المعماري هذه المهمة العظيمة التي لا تخلو من المسؤولية التاريخية قبل المسؤولية الاجتماعية، فما على هذا الأخير إلا بتدارك الأخطاء المرتكبة في كيفية سيرورة الدورة الإنتاجية للفعل المعماري- أخطاءه كفاعل منتج - و كذلك أخطاء غيره كفاعل مستهلك - و محاولة البحث فيها بالسعي إلى التعمق في فهمها بطريقة تحليلية عقلانية للوصول إلى ابتكار حلول معمارية فعالة تتماشى مع الأهداف المسطرة للعمارة و المتمثلة في تلبية مختلف متطلبات المجتمع بأبعادها الإنسانية والحضارية ، حتى لا يقع المجتمع في قبضة التاريخ بشواهد مادية حاملة لمعاني سلبية عن حقيقة وجوده الحضاري، فليحرص إذن " المهندس المعماري" لكونه المسؤول الأول عن فعل الإنتاج المعماري على أن يكون هذا الوقوع للمجتمع في سجل تاريخ الحضارات كوقوع الخالدين الممجدين بأعمالهم العبقرية في ميدان العمارة و الفن المعماري، و الذي يلاحظ و يقرأ من خلال ما خلفوه من تحف معمارية عند إقامتهم لمختلف أنواع البناء (سواء كان ذلك في البناء الواجب أو البناء المباح) [8] و التي لم يطمسها غبار أي عصر بفضل عظمتها بل مازال الرجوع إليها مستمرا قصد الإلهام و التعلم منها، و ما زال التاريخ يقدسها و يعظم أصحابها و المجتمع و الزمن الذي أنجبهم حتى اليوم، فليكن و قوعنا في قبضة التاريخ بشواهد فيزيقية هكذا أو لا يكن، حتى لا ينطبق علينا قول القائل :

" عندما تصل هناك لا تجد أي شيء هناك". [9]

و في هذا الصدد، ينبه **"جون راسكن"** على ضرورة رؤية العمارة بمنظور الجد، و يبرر موقفه هذا بإيمانه أنه يمكن أن نعيش بدون عمارة كما يمكن لنا أن نتعبد بدونها أيضا و لكن لا نستطيع أن نتذكر بدون عمارة.

يتضمن رأي هذا المنّظر أهمية البُعد التاريخي في العمل المعماري و هو يشير إلى حقيقتين و هما : الأولى رؤية التاريخ من خلال العمارة و الثانية أن تحتوي المقترحات المعمارية من الخصائص ما يؤهلها لأن تكون خالدة (تاريخية). [10]

و إذا كانت علاقة العمارة بالتاريخ ضرورة حتمية فلا خيار للمكلف بمهمة العمارة و نقصد هنا "المهندس المعماري" إلا أن يكون مثل هؤلاء العظماء و لتجسيد هذا الخيار في الواقع الاجتماعي فما عليه كمحترف أكاديمي إلا بالخروج بممارسته لهذه المهنة النبيلة ، من دائرة الاحترافية العلمية الضيقة القائمة على أساس التنظير إلى دائرة الاحترافية العملية بأهدافها المختلفة التي تستلزم ضرورة الفهم الواقعي الموضوعي للعمارة و العمل على التعامل معها على أنها عمارة تخص المجتمع كله خاصة و أنها الصورة المعبرة عن مستواه التقدمي من خلال تجسيدها لعناصر ثقافته هذا من جهة ، كما أنها تؤكد كيفية التفاعل بينها و بين المجتمع و القائم على أساس ضرورة الاحتكاك و التواصل من جهة أخرى، لذلك لا يمكن للمهندس المعماري بدون فهمه لمكانيزمات هذا التفاعل و التحكم فيها أن يرتقي لدرجة الاحترافية المهنية و التميز.

إن القيام بأي إنتاج معماري خارج هذا الإطار المذكور ، يصبح إنتاجا بدون معنى لذلك يجب أن يكون إنتاج المهندس المعماري معبرا عن واقع مجتمعه و يفي حاجات أفراده المادية و النفسية و الروحية في حدود أوسع الإمكانيات و بأحسن الوسائل المتوفرة في العصر الذي يكون فيه كي يتبناه هذا الأخير و يصبح بالتالي "المهندس المعماري" جزءا من عملية تفاعل المجتمع و دورته الحضارية و التاريخية لاسيما و أنه ينتمي إلى مجموعة صناع الحضارة و المؤرخين لها، و باعتباره رجل فن و ثقافة عامة - المرشح لتلبية متطلبات المجتمع وصياغة الأجوبة المناسبة لحاجياته و طموحاته - فهو إذن يعتبر صاحب رؤية و مبدع لمشروع حضاري ، و في هذا الصدد ندرج ما قاله "جيكوب برونسك" (Jacob Bronowski):

" ... إن أقوى محركا لرقي الإنسان هو المتعة الناتجة من مهاراته. أنه يحب أن يفعل ما يجيد،و يستمتع بإجادته له، و يحب تطويره، أننا نرى ذلك في معارفه، كما نراه في العظمة التي بها ينحت و يبني، يحب و يبتهج ... يفترض أن تمجد النصب التذكارية الملوك والأديان و الأبطال و المبادئ، و لكن في نهاية المطاف الشخص الذي تمجده تلك النصب هو الشخص البناء الذي شيدها ..." [11]

نظرا لأهمية هذه المكانة المذكورة أعلاه بالنسبة للمهندس المعماري، نجد أن الحاجة لبلوغها و دوامها (نقصد هنا الوصول إلى المكانة المذكورة و الحفاظ عليها) ، تدعوه إلى القيام بتقدير كامل للوسط الذي يقدم له خدماته المعمارية و تقتضي منه الاقتراب من واقعه الاجتماعي المعاش بالاعتماد على لغة الحوار كوسيلة حضرية يكتسب من خلالها مجتمعه و يستحوذ عليه كسوق استهلاكية لمنتجاته المعمارية و المتمثلة في أماكن الإقامة الحضرية خاصة إذا كان هذا المهندس المعماري ينتمي إلى مجتمع معرض إلى رهانات عالمية في ظل المعلوماتية و العولمة أو بالا حرى الغزو الثقافي إلى جانب الانفتاح على اقتصاد السوق كما هو الحال في مجتمعنا الجزائري الذي فتح أبوابه للاستثمار و الشراكة الأجنبية قصد تدعيم السوق الوطنية، و هذا ما يستدعي ضرورة إعادة النظر لا في كيفية الحصول على مكانة في هذه السوق الاستهلاكية فحسب و إنما أيضا في كيفية الحفاظ عليها خاصة بعد أن أصبحت مجالا معرضا للمنافسة، و هذا لن يكون إلا بالسعي المستمر إلى تحديث و تجديد ثروته المعرفية بإعطاء أهمية لتطوير المفاهيم ذات العلاقة الوطيدة بالعمارة في حقل البحث السوسيولوجي وعلم النفس البيئي .

ثانيا : المهندس المعماري و العمارة : أي مفهوم و أي رؤية ؟

العمارة على مر العصور لم تكن سوى تعبيرا صادقا عن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في المجتمع بتجسيد ثقافة الوقت الذي ظهرت فيه و مازالت كذلك إلى غاية اليوم إضافة إلى ارتباطها بضرورة الاهتمام بفكرة السعي المستمر إلى تحسين المنتج المعماري و ذلك بالنظر و إعادة النظر فيه ليلاقى تحديات البيئة و العصر معا خاصة و أن العمارة لا يمكن لها أن تكون أداة للمساهمة في صنع الحضارة إلاّ إذا روعي في نتاجها القوانين المعمول بها [12] بالتركيز على العلاقة التبادلية الايجابية القائمة على المضمون الثقافي للمجتمع و النتاج البنائي، إذ تعتبر الثقافة من أهم عناصر العمل المعماري حيث تساهم بختلف مستوياتها المادية و غير المادية في تحقيق التجانس العمراني و قد يكون العمران وسيلة للحفاظ على ملامح تمايز المجتمعات و قد يكون وسيلة للتغير تلك الملامح الثقافية مثلما حدث و يحدث في مجتمعنا حيث صرح في هذا الشأن خبراء معماريون في لقاء لهم بمناسبة احتفال بشهر التراث بالقول أنّ مشاريع السكن في الجزائر تخضع لمقياس الكم قبل النوع، و لا يحافظ فيها على التراث الجزائري الذي يزخر بفن معماري

وصفوه بـ "الخارق للعادة" و رغم ذلك تلجأ إلى تشييد مشاريع عمرانية وفق نموذج غربي لا علاقة له بتقاليدها و قيمها.

و في هذا الصدد جاء في رسالة رئيس الدولة إلى المشاركين في حفل تسليم الجائزة الوطنية للهندسة المعمارية و التعمير قرأها وزير السكن و العمران السيد " عبد المجيد تبون " ، أن الطلب المتزايد للمواطنين على السكنات لا يبرر التخلي عن النوعية حيث قال :

"حقيقة إننا نواجه ضغطا كبيرا و وضعا استعجالي بسبب الطلب المتنامي باستمرار في مجال السكن غير أن هذا لا يمكن أن يحول بيننا و بين النموذج السكني الذي تطلعنا و نتطلع إليه على الدوام في كنف احترام قواعد الهندسة المعمارية التقليدية و المعايير التقنية الحديثة".

كما أكد أيضا على ضرورة إعادة صياغة الإطار القانوني الذي يحكم عمليات التعمير و البناء و هذا من أجل إحداث القطيعة مع الرتابة و مع ممارسات الماضي مشددا على أنه قد آن الأوان للإبداع و التخطيط على كل المستويات و لابد أن تكتسي الانجازات طابع التجديد و الابتكار من حيث ابراز قدرتها على المزج بين القيم العالمية و المحافظة على الثوابت التي تميز تاريخنا و ثقافتنا المعمارية بخصائصها و روعتها و أسرارها لربطها بالتطورات المعمارية التي يعرفها العالم كل يوم." [13]

و كباحثين مهتمين بقضايا العمارة و التعمير ، نلفت الانتباه إلى أن الاستفادة من تجارب الحضارات الأخرى و النظر فيما إذا كان لديها ما يمكن مساعدتنا في مواجهة تحديات المستقبل و دون الإخلال بالهوية المحلية ، يعد أمرا ضروريا لا غنى عنه خاصة و أن التاريخ الاجتماعي للمجتمع الانساني يشهد أن الحضارة لا ترتبط بمجتمع أو شعب معين على وجه التحديد فهي تتجاوز الثقافة زمنيا و مكانيا رغم أنها تنتج منها [14]

و بما أن حقيقة التطور الاجتماعي الحضاري للأمم و المجتمعات تعتمد أساساً على مدى قدرتها على التلاؤم مع التغيرات اللازمة لتطوير نوعية استجابتها للتغيرات الخارجية و الداخلية أصبح من الضروري في عصر المعلوماتية مع تطور طرق و وسائل الاتصال في عالم القرية الالكترونية التي تغيرت في ظل ثقافتها مفاهيم المكان و الزمان و العلاقات الاجتماعية تطوير مفاهيم العمارة المتعلقة بتخطيط المدينة و "إنتاج المجال السكني" بحيث تتلاءم مع التغيرات المستقبلية المتوقعة دون الاعتماد على ما تورثانه من الماضي فقط و لكن بناءا على ما نحتاج إليه فى

المستقبل أيضا بتوقع لظهور أنماط معمارية و عمرانية جديدة لم تكن موجودة من قبل و ذلك برسم خطة استراتجية قائمة على دراسة إمكانية الاستفادة من الأنماط المعمارية الحالية استعداد لمواكبة التغيرات القادمة.. [15]

العمارة ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى فهم معمق للمقولات الجمالية الدائمة التطور، و بالتالي لا يجوز تفسيرها بالأوضاع الاقتصادية بصورة ميكانيكية دون إعطاء الإرادة البشرية لدى الأفراد و الجماعات، ومعها إرادة القوى الحية و الفاعلة في المجتمع - الدور الأساسي - في قيام ما أسماه ابن خلدون (علم العمران الحضري)، في مواجهة البداوة المرتحلة التي يغلب عليها طابع الخشونة والتوحش وعدم الاهتمام بالعمران، وتهديم ما هو موجود منه. [16]

بعبارة أخرى يمكن القول ، أن الحاجة إلى القضاء على العنف السائد في العمارة و بالتحديد انتاج المجال السكني بالتعدي عليه و حتى نحل محله منتجا متحكم فيه بالإتقان من الناحية الوظيفية و الإبداعية تمنح الناس القدرة على الحلم و الأمل تتطلب من الجهات المعنية السعي بالعمل إلى إعادة النظر في قوانين التعمير لتتلاءم مع متطلبات مدن المستقبل التي ستبنى وفق نموذج عمراني جديد أساسه الإرث الموجود بحيث عندما نتحدث عن المدينة ينبغي أن يكون السكن الاجتماعي أحدَ معالمها المميزة .

و في هذا الصدد جاء في مقال للدكتور السيد كريم حول العمارة :

"...و الذين عرفوا العمارة على حقيقتها و الذين بنوا تلك الأهرامات و المعابد الخالدة لم يبنوا مبانيهم العامة من مساكن ودور الاجتماع لكي تخلد ، لأنهم عرفوا أنها يجب أن تبقى لكي توافق أحوالهم الاجتماعية ، فعاشت و تطورت مع أحوالهم الاجتماعية و الحيوية و اختفت باختفاء جيلهم ... عرفوا أن البناء للأحياء غير البناء للتخليد ... أو للأموات . أما ما بقى و ما قصدوا منه البقاء ليس هو ما نلجأ إليه لننقل نحن مظهره الخارجي و نطبقه على حياتنا الاجتماعية باسم الطراز" [17]

و بالاستناد أيضا إلى ما أشار إليه " **الجادرجي**" في معظم دراساته عن مسؤولية المهندس المعمار تجاه المجتمع و مسؤولية المجتمع تجاه المهندس المعماري حيث قال :

" إن لم يصبح الوعي بهذه المسؤولية القائمة على ضرورة تفعيل العلاقة المتبادلة بين الطرفين وعيا حقيقيا مجسدا في الواقع سيعجز المجتمع عن تحقيق عمارة تليق بإنسانية الإنسان "[18]

و هنا نقر بحقيقة اجتماعية مفادها أن " المهندس المعماري" كمسئول تجاه المجتمع لا يمكن له القيام بإنتاج عمارة قادرة على الأداء الوظيفي السليم و هو بين جدران مكتبه المغلق على ذاته النفسية ، و إنما عليه الاتصال بالمحيط الاجتماعي و الحضري و دراسته دراسة شاملة و معمقة بالإضافة إلى إقامة علاقة اتصال وطيدة بمن يعمل معهم و يعمل من أجلهم على اختلاف درجاتهم الاجتماعية ، و عليه أن يدرك بأن **المعماري الحقيقي** يسعى دوما إلى الاقتراب من الواقع و اقتحامه مع الاحتفاظ بشخصيته المميزة و لا ينبغي عليه أن يقع أسيرا لذاتيته المفرطة و المطلقة التي لا تحتمي بمعطيات الواقع و تنوعاتها التي لا حصر لها. (19)

و العمارة كمنتج اجتماعي، تلبّي حاجاتٍ إنسانية نفسية و اجتماعية و ثقافية متطورة بتطوّر وسائل الإنتاج ، نجدها أيضا هي بحاجة إلى مهندس معماري من نوع خاص يجمع في مهارته بين المعمار المهنيُّ المحترِف و المعمارُ الإنسانُ المسئول لأن كل فعل معماري ينجزه ، هو في جوهرِه منتج اجتماعي معد لخدمة أفراد المجتمع و لتلبية حاجاتهم .

و عن العمارة كمهنة ممارسة في المجتمع بأبعاد مختلفة قال عنها وزير السكن بور الدين موسى موجها كلامه للمختصين في قطاع البناء و إنتاج المجال السكني :

" أن الهندسة المعمارية ليست بالسهولة التي يخلها الكثيرون، فهي مهنة صعبة تتطلب التنسيق والحنكة و الاحترافية، كما تقتضي البعد السوسيولوجي، والبعد الثقافي، باعتبارها عملا حضاريا تراثيا، كما أنها مهنة مقننة بمقتضى مرسوم تشريعي"

و في هذا الموضوع كتب أيضا **" ليون باتستا البرتي "** طالبا المهندس المعماري أن يكون ملماً بالكثير من المعارف من الناحيتين النظرية والعلمية فقال:

"العمارة شئ جليل و ليست في مقدور كل إنسان ، إذ لابد لمن يكون جديراً بلقب المهندس المعماري من مواهب ممتازة و معارف واسعة و خبرة و تجربة وافرة و صدق في الحكم"

و بناء على ما ذكر ، يتوجب على المهندس المعماري الذي يسعى في ميدان العمارة جاهدا للحصول على مكان في الساحة المحلية و الدولية في ظل العولمة أن تكون لديه القدرة على امتلاك الأدوات التي تمكنه من الأداء المهني المتميز مع ضرورة التحلي بمعرفة تراكمية مع فن المهارة في عالم الإبداع على المستوى العلمي الفني

و الفكري و كذلك روح المنافسة التي يجب أن يكتسبها ليواكب التحدي في سوق العمل.

و في هذه المسألة قال **"برلنسكي"** عن المهندس المعماري المبدع ، أنه هو المعماري القادر على الإحاطة بحياة أمته و تسجيل أعظم إنجازاتها ، و أدق تفاصيل مجريات أمورها، لأنّه يحمل مسؤولية اجتماعية و أخلاقية و جمالية"، و هذا الأمر يستوجب منه رفع مستواه الفكري و الثقافي، و الارتقاء بممارسته المهنية إلى الاحترافية في كيفية إذابة الواقع لاجتماعي الثقافي في موضوع الإبداع المعماري الذي تمثله العمارة التي تقوم على أساس إنتاج المجال السكني بمفهومه الواسع و بمختلف أبعاده الوظيفية.

الخاتمـــة

سوسيولوجيا، نختم بالقول - **أن العمارة** - كإطار بحث في العلوم الإنسانية هي إشكالية قائمة على التركيز بالفهم التحليلي للاعتبارات الإنسانية و المفاهيم المرتبطة بالتصميم المعماري لإنتاج المجل السكني حيث تكون مدخلاً للتصميم مبني على دراسة الاحتياجات الإنسانية والسلوكية المرتبطة بالمفاهيم الاجتماعية و التي تقتضي ضرورة الإلمام المعرفي بالخلفية التاريخية لمبادئ النظريات الاجتماعية الحضرية المختلفة لتكوين المجتمعات و ذلك بدراسة العلاقة التبادلية القائمة بين الإنسان و البيئة الحضرية المبنية و يتم هذا بالاعتماد على جملة من الإجراءات المنهجية للبحث العلمي المستخدمة في البحوث الحضرية اليوم و القائمة **مونوغرافيا المكان** و التي تتمحور نقاط دراسة العمارة العصرية فيها حول البحث المعمق في المحاور التالية :

1 - المعرفة الوصفية لخصائص الأشياء والظواهر بالعودة إلى الجذور التاريخية لها.

2 - المعرفة المعنوية للعلاقات الاجتماعية بالتركيز على الجانب النفسي و الثقافي , لما له من أهمية تحديد هوية المجتمع وخصوصيته

3 - المعرفة العلمية المتخصصة في تحدد مقاييس للأشياء و لظواهر الطبيعية و الاجتماعية.

و بما أن المهندس المعماري له دور أساسي و فعال في تحقيق الأبعاد الوظيفية للعمارة من خلال تأمينه لحاجات ثلاث و المتمثلة في كل من الوظيفة النفعية التي تشبع الطلب الاجتماعي و الوظيفة الرمزية و الوظيفية الجمالية فهو مطالب بخلق

أشكال معمارية ممتازة قوية في التعبير عن الحاجات النفسية الاجتماعية و الثقافية و وافية في الجمال ، كما أنه مطالب أيضا بالسعي لهدف ثابت و هو بلوغ المثل الأعلى في لعمارة مع العلم أنه لن يصل إلى هذه المرتبة إلا إذ تخلص من ذاتيته و سيطرة العوامل المادية على ذهنيه و أدرك أن العمل المعماري ليس صفقات تجارية و إنما عمل ملتزما مرتبط برسالة أخلاقية تقتضي منه مراعاة المصلحة العامة بتقديمها دائماً قبل المصلحة الشخصية، و أن يستعين بالثروة المعمارية الكبيرة التي خلقتها الحضارة البشرية في العصور القديمة و الحديثة بعد دراستها و فهمها بالعودة إلى التاريخ مع إرساء ثقافة الحوار بينه و بين و المجتمع الذي يبني له .

ففي وقتنا هذا ، إذا كان انتاج المجال السكني مبرمجا في إطار إنجاز مشاريع لإقامة عمارة معاصرة يحتاج بالضرورة إلى تسخير تقنيات معاصرة من أجل تلبية حاجات الناس المتزايدة في المرحلة الراهنة، فلابد للمهندس المعماري أن يواكب مسار التقدم المعماري العالمي من جهة، و أن يجد لنفسه موقعًا متميزًا في شبكة الثقافة العالمية من جهة أخرى .

إن اهتمام الكثير من التخصصات المختلفة بمشكلة "إنتاج المجال السكني " جعل هذا الموضوع يحظى بنجاح فكرة الدعوة القائلة بضرورة تضافر جهود علماء النفس و علماء الاجتماع و علماء من تخصصات جديدة و نامية مع جهود المشتغلين بمجالات التخطيط و الهندسة المعمارية خاصة و أن المشكلات التي تواجه المتخصصين الفنيين و الممارسين في مجال الإسكان مثل المعماريين و البنيين و المقاولين و مخططي المجتمع المحلى و غيرهم لا يمكن موجهتها بكفاءة من خلال واحد من هذه التخصصات السابقة على حدة .

رغم أن القرارات الحاسمة في هذا مجال العمارة هي ذات طابع اقتصادي و معماري ، إلا أن مشكلة "**إنتاج المجال السكني**" تبقى مشكلة ذات جوانب مفتوحة و متعددة بحيث تحتم دراستها و معالجتها من منظور ما الانفتاح على المنظورات الأخرى و هذا ما يستلزم ضرورة تعاون جهود مختلف المعنيين بالمسالة.

و قد أكد " **انجرست**" في السنوات الأخيرة جيث قال :

"أن البحث الاجتماعي لا يقتصر بالضرورة على جهود العلماء الاجتماع وأعمالهم بل يتضمن جهدا تعاونيا من مختلف التخصصات كعلم النفس و الانثروبولوجيا و علم

النفس الاجتماعي و العمارة و التخطيط الحضري، و هو الأمر الذي جعل من البحث في هذا الميدان بحثا متدخلا لتخصصات علمية مختلفة ".[21]

و اضافة إلى كل ما ذكر نلفت الانتباه بالاستناد إلى ما قاله المهندس المعماري **" ريشارد ماير"** "Richard Meier" عن العمل المعماري، بأنه لا يوجد هناك عمل كامل و لا يوجد مبنى نال اعجاب الجميع ، لا بد من انتقادات لأن العمل المعماري الناجح هو الذي تدور حوله النقاشات كما "**المهندس المعماري الناجح** هو من يكمل على أفكار أجداده و يستوحي منها و لا يهملها بل يضيف عليها.

المراجع المستعملة

1 - أنظر ، عبد الرحمان ابن خلدون - المقدمة - دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت ،لبنان 2003

2 – رفعة الجادرجي - **في سببية و جدالية العمارة** - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2002

3 - **دور الأسرة في مجتمع متغير** ، ورقة عمل مقدمة إلى: مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من إعداد، مركز طارق والي العمارة والتراث سبتمبر 1994 بتصرف

4 - **Henri Chambart de Lawe et l'histoire des études urbaines en France** - In Revue Espace et Société, Edition Harmattan N 103

5 - جريدة الشعب الجزائرية كتوبر 2012

6 - د. الحارث عبد الحميد حسن - **اللغة السكولوجية في العمارة المدخل في علم النفس المعماري** - دار صفحات للدراسات و النشر الاصدار الاول سوريا 2007 ص 24

7 - **دور الأسرة في مجتمع متغير** ، ورقة عمل مقدمة إلى: مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من إعداد، مركز طارق والي العمارة والتراث سبتمبر 1994 بتصرف

8- الدكتور حامد هطل - **التنمية المستدامة وعلاقتها بالتخطيط الحضرى فى إمارة دبى** - بحث منشور فى كتاب المؤتمر والمعرض الدولى الثانى بدبى تحت عنوان" الحفاظ العمرانى -الفرص والتحديات فى القرن الحادى والعشرين "، مطبوعات بلدية دبى ، 2007

9- فرنسيس تيبالدز _**جعل المدن ملائمة للناس** : تحسين بيئة الاماكن العامة في البلدان و المدن - ترجمة ، الدكتور عمر بن سالم عمر باهمام / جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية 1999 الصفحة 25

10 - **البعد الانساني في العمارة** - الاعلانية الاردنية

الرابطwww.3djordan.net/books/book004.htm

11 - فرنسيس تيبالدز _ نفس المرجع السابق ذكره –

12 - قحطان المدفعي - **إطار مفاهيمي للعمارة العربيّة** - موقع مجتمع عمران

13 - **الجزائر يومية اخبارية - خبراء معماريون ينتقدون العمران في الجزائر:**

"مشاريع السكن تخضع للكمية على الكيفية نشر يوم **2-16-15-16-06-2011-3**

الرابط http://www.eldjazaironline.net/02/national

14 – محمد على كبس – **إشكالية الثقافة والتمايز** - مجلة دراسات عربية العدد 4 السنة 84 19

15 - هيثم صادق سليم – **عمارة العولمة في مصر و غياب مفاهيم الاستدامة في التصميم** - دراسة حالة المباني الإدارية بالقاهرة الجديدة ، مجلة الهندسة لكلية الهندسة جامعة الازهر

16 - مسعود ضاهر - **عمران ابن خلدون.. والعمارة المعاصرة** - مجلة العربي ، العدد 572 - 7/2006 – فكر

http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=7429&ID=96

17 _ **الدكتور السيد كريم - العمارة -**

ttp://www.sayedkarim.com/3omara.ph

18 - رفعة الجادرجي - نفس المرجع السابق ذكره – الصفحة 55

19 - فلاح جبر - " **الذاتي و الموضوعي- في عمارة الحداثة و ما بعد الحداثة** - قسم الهندسة المعمارية -جامعة العلوم و التكنولوجيا – و هران – الجزائر د.عباس علي حمزة - قسم الهندسة المعمارية -الجامعة التكنولوجية بغداد

20 – **أنظر** ، فلاح جبر - نفس المرجع السابق ذكره –

21 - عبد العاطى السيد - **علم الاجتماع الحضري** - كلية الاداب في الاسكندرية، المطبعة : دار المعرفة الجامعية. 1994